

التمويل الأصغر الإسلامي: سوق متخصصة ناشئة

ومع ذلك، فهناك طلب قوي على أدوات التمويل الأصغر الإسلامي. حيث كشفت الاستقصاءات التي أجريت في كل من الأردن، والجزائر، وسوريا، على سبيل المثال، أن ما بين ٢٠ - ٤٠ في المائة من المشاركين ذكروا أسباباً دينية لعدم حصولهم على القروض الصغرى التقليدية.

يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي أن يؤدي إلى توسيع نطاق الحصول على التمويل إلى مستويات غير مسبوقه على مستوى العالم الإسلامي.

تقدم مذكرة المناقشة المركزة الحالية نظرة عامة على الحالة الراهنة لقطاع التمويل الأصغر الإسلامي، وتحدد التحديات المحتملة التي يمكن أن تواجه نموه. وهي ترمي - في الوقت ذاته - إلى تعريف أوساط الجهات المانحة بشكل أساسي، وغيرها من الأطراف المحتمل دخولها لتلك السوق، بالتمويل الأصغر الإسلامي.

مبادئ التمويل الإسلامي

يشير التمويل الإسلامي إلى نظام التمويل القائم على القوانين الإسلامية (التي تعرف عموماً باسم الشريعة الإسلامية^١). وتقوم المبادئ المالية الإسلامية على مبدأ عام يتمثل في العمل على تحقيق الرفاهة للناس مع النهي عن الممارسات غير العادلة أو الاستغلالية. ومن بين أكثر الخصائص المعروفة على نطاق واسع عن النظام المالي الإسلامي، النهي الصارم عن إعطاء معدل ثابت، محدد مسبقاً للفائدة على المعاملات المالية، أو الحصول عليه. وهذا التحريم للفائدة، المتفق عليه بين جمهور الفقهاء المسلمين، مستمد من مبادئ أساسيين في الشريعة الإسلامية، هما:

- **ليست للنقود قيمة ذاتية.** لا تعد النقود أصلاً في ذاتها ويمكن أن تزيد قيمتها فقط إذا ضمت إلى موارد أخرى في مباشرة نشاط إنتاجي. ولهذا السبب، لا يمكن شراء النقود أو بيعها كسلعة أولية، ولا يمكن أن تزيد قيمة النقود إلا إذا كانت تستند إلى أصول.

ما يقدر باثنين وسبعين في المائة من أولئك الذين يعيشون في بلدان ذات أغلبية مسلمة عن استخدام الخدمات المالية الرسمية (Honohon 2007).^١ ويحدث ذلك حتى مع توافر الخدمات المالية، حيث يرى هؤلاء أن الأدوات التقليدية غير متوافقة مع المبادئ المالية التي أرسنها الشريعة الإسلامية. وفي السنوات الأخيرة، بدأت بعض مؤسسات التمويل الأصغر في الدخول إلى مجال تقديم الخدمات للعملاء المسلمين ذوي الدخل المنخفضة الذين يطالبون بأدوات تتوافق مع المبادئ المالية الإسلامية - مما أدى إلى بزوغ التمويل الأصغر الإسلامي بوصفه سوقاً متخصصة جديدة.

ويمثل التمويل الأصغر الإسلامي ملتقى مجالين يشهدان نمواً سريعاً، وهما: التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي.^٢ فهو وإن كانت تتوافر لديه إمكانية الاستجابة لطلب غير ملبى، إلا أنه يجمع أيضاً ما بين المبادئ الاجتماعية الإسلامية الداعية إلى مراعاة الأشخاص الأقل حظاً، وبين قدرة التمويل الأصغر على توفير فرص لحصول الفقراء على التمويل. وبإطلاق العنان لتلك الإمكانيات، يمكن توفير قدرة الحصول على التمويل للملايين من فقراء المسلمين الذين يرفضون أدوات التمويل الأصغر غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولكن التمويل الأصغر الإسلامي لا يزال في بداياته، ولا تزال نماذج الأعمال في طور النشوء.

وفي استقصاء عالمي أُجري عام ٢٠٠٧ عن التمويل الأصغر الإسلامي، جمعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء معلومات عن أكثر من ١٢٥ مؤسسة، واتصلت بخبراء من ١٩ بلداً إسلامياً. وكشف هذا الاستقصاء، وما تم جمعه من بيانات أخرى متاحة، أن إجمالي الانتشار العالمي المقدر للتمويل الأصغر الإسلامي يبلغ ٢٨٠ ألف عميل فقط، وبشكل ما يقدر بنسبة نصف في المائة من إجمالي انتشار التمويل الأصغر.

ويتركز تقديم التمويل الأصغر الإسلامي بصورة كبيرة في عدد قليل من البلدان، حيث يعزى إلى أعلى ثلاثة بلدان (إندونيسيا، وبنغلاديش، وأفغانستان) ٨٠ في المائة من الانتشار العالمي.

١ توصلت الدراسة التي أجراها Honohon إلى أن ٢٨ في المائة فقط من السكان البالغين، في البلدان الستة والخمسين الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، يستخدمون جهات الوساطة المالية الرسمية (أو شبه الرسمية)، سواء من خلال حسابات الإيداع أو الاقتراض. وتشمل تلك النسبة غير المسلمين الذين يعيشون في تلك البلدان.

٢ اليوم، يقدر إجمالي أصول الأدوات المالية الإسلامية بقيمة ٥٠٠,٥ مليار دولار أمريكي (The Banker 2007) كما حقق أكبر ١٠٠ بنك في مجال التمويل الإسلامي معدل نمو سنوياً في الأصول بلغ ٢٦,٧ في المائة، وبذلك فاقت تلك البنوك نظراءها من البنوك التقليدية التي حققت معدل نمو يبلغ ١٩,٢ في المائة (Kapur 2008).

٣ بناء على العدد المقدر لعملاء الائتمان الأصغر البالغ ٧٧ مليوناً (Microfinance Information eXchange 2007a).

٤ تُستمد أحكام الشريعة الإسلامية من أربعة مصادر. القرآن، كتاب الله، وهو المصدر الرئيسي للشريعة الإسلامية. في الوقت الذي يمثل الحديث - وهو أقوال، وأفعال، وتقريرات رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم - المصدر الثاني الرئيسي للشريعة. وعند الحاجة إلى مزيد من الإيضاح، يلجأ الفقهاء إلى البحث في الأحكام التي أجمع عليها علماء المسلمين. وفي حال عدم توافر حجة شرعية في أي من تلك المصادر السابقة، يلجأ الخبراء إلى القياس ويطلبون مبدأً أو فرضاً مقبولاً، للوصول إلى حكم شرعي. بتصرف من المسلمين. (تم الدخول إلى ذلك الموقع ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٨).



تطور صناعة التمويل الإسلامي نمو التمويل الإسلامي

تنمو صناعة التمويل الإسلامي نمواً سريعاً. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت هذه الصناعة إقامة ما يربو على ٥٠٠ مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تمتد في الوقت الراهن لتغطي ٧٥ بلداً (KPMG 2006). ومن بين تلك المؤسسات ٢٩٢ بنكاً (سواء مؤسسة إسلامية بالكامل أو مؤسسات تمتلك فروعاً للمعاملات الإسلامية)، و١١٥ بنكاً للاستثمار الإسلامي وشركات تمويل إسلامية، و١١٨ شركة تأمين. ويبلغ إجمالي أصول تلك الصناعة المقدر ٥٠٠,٥ مليار دولار أمريكي (The Banker 2007).

ومنذ عام ٢٠٠٦، أصبح هناك ما يقرب من ٨٠ مؤسسة مالية إسلامية تتوزع ما بين حديثة إنشاء أو جارٍ إنشاؤها (The Banker 2007). وقد أعلن أكبر ١٠٠ بنك إسلامي متوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية عن معدل نمو سنوي في الأصول بلغ ٢٧ في المائة، أي ما يفوق معدل النمو البالغ ١٩ في المائة الذي حققه نظراء هذه البنوك من البنوك التقليدية (Kapur 2008).

وتتم تلبية الطلب على إدارة المحافظ الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة بشكل متزايد من قبل صناديق الاستثمار الإسلامية التي تشمل صناديق خاصة للاستثمار في الأسهم وما يقرب من ٢٥٠ صندوق استثمار مشتركاً متوافقاً مع الشريعة، بلغت قيمة الأصول تحت الإدارة فيها في عام ٢٠٠٦ ما قيمته ١٦ مليار دولار أمريكي (Forte and Miglietta 2008). كما أن سوق السندات الإسلامية (الصكوك) أخذ في النمو، هو الآخر، منذ أن تزعمت ماليزيا إصدار الصكوك في عام ٢٠٠١. وقد قدر حجم سوق الصكوك في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٤٧ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ ١٠ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ (AME Info 2008). ولا تزال سوق التأمين الإسلامي في مرحلتها التكوينية، حيث قدرت قيمة أقساط التأمين المدعة في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٥ مليارات دولار أمريكي مقارنة برقم الأعمال العالمي للتأمين الذي يبلغ ٣,٧ تريليون دولار أمريكي (Zawya 2008).

• **يجب على مقدمي التمويل تقاسم مخاطر الأعمال.** لا يعد مقدمو التمويل دائنين (الذين يحصلون عادة على معدل فائدة محدد سلفاً)، ولكنهم مستثمرون (يتقاسمون المغنم والمغرم المصاحبين لاستثماراتهم).

ولكن التمويل الإسلامي يتجاوز مجرد النهي عن المعاملات القائمة على الفائدة الربوية. فهناك مبادئ مالية أساسية أخرى، تشمل التالي:

• **جوهرية القطعية (Material finality).** يجب أن ترتبط المعاملات المالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بنشاط اقتصادي حقيقي. وبمعنى آخر، يجب أن تكون المعاملات مستتدة إلى أصول، ويجب أن تجري في أصول حقيقية دائمة. ويحول ذلك دون السماح بالمضاربات المالية، ومن ثم، تعد الأنشطة مثل البيع على المكشوف مخالفة للشريعة.

• **النشاط الاستثماري.** لا يمكن تمويل الأنشطة المتعارضة مع الشريعة، مثل تلك المتصلة بالخمور ولحم الخنزير، وتلك التي تتعلق بالقمار، وتصنيع أسلحة الدمار الشامل. وبتعبير أوسع، تحظر الشريعة تمويل أي نشاط من شأنه إلحاق الضرر بالمجتمع ككل.

• **منع الاستغلال التعاقدية.** تبرم العقود بناء على الاتفاق المتبادل ويجب أن تنص على أحكام وشروط صحيحة. وعلاوة على ذلك يجب أن تكون لدى جميع الأطراف المعنية معرفة دقيقة بالمنتج أو الخدمة التي يتم التعامل فيها بالبيع أو الشراء.

ويعد الفقه الذي تصاغ على أساسه العقود المالية الشرعية معقداً (انظر الإطرا). بل يجب على الفقهاء إمضاء سنوات عدة في التدريب قبل أن يُشهد لهم بالأهلية للإفتاء في المسائل المالية. ويتفق أبرز علماء التمويل الإسلامي في تلك الصناعة بشكل عام على مجموعة المبادئ الأساسية سالفة الذكر. ولكن نظراً لعدم وجود سلطة مالية شرعية مركزية، فقد ينشأ نوع من التعارض في وجهات النظر بشأن تطبيق تلك المبادئ في مجال تصميم ونشر الأدوات المالية الإسلامية.

٥ وعلى الرغم من النمو السريع في التمويل الإسلامي، إلا أنه يظل يمثل شريحة صغيرة للغاية في السوق العالمية. فبينما تبلغ أصول أكبر بنك إسلامي، بنك ملي إيران، ٢٢ مليار دولار أمريكي، نجد أن إجمالي أصول مجموعة ميزوهو المالية في اليابان، الذي يعد أكبر بنك في مجال الأعمال المصرفية التقليدية، تقدر بقيمة ١,٢٨ تريليون دولار أمريكي. وفي الواقع، لا توجد سوى ستة بنوك إسلامية فقط على مستوى العالم تتجاوز أصولها ١٠ مليارات دولار أمريكي.

٦ لا تظهر الصكوك بشكل بارز في مجال التمويل الأصغر الإسلامي. للاطلاع على مناقشة حول الصكوك، راجع (Clifford Chance Limited Liability Partnership (2006).

الإطار ١. العقود الإسلامية الأساسية للتمويل الأصغر^١

- **المشاركة والمضاربة (تقاسم الربح والخسارة).** تعد مشاريع تقاسم الربح والخسارة أكثر العقود المالية الإسلامية التي يحث عليها علماء الشريعة. المشاركة، هي مشاركة في رأس المال في مشروع أعمال تجارية، يتقاسم فيها الأطراف الأرباح والخسائر وفقاً لنسبة محددة مسبقاً. ويمكن استعمال المشاركة مع الأصول أو رأس المال العامل. المضاربة، تشير إلى تمويل المؤتمن، حيث يكون فيها أحد الأطراف ممولاً من خلال تقديمه للأموال، بينما يقدم الطرف الآخر الخبرة الإدارية في تنفيذ المشروع. وتقسّم الأرباح في المضاربة وفق نسبة محددة مسبقاً؛ وأي خسائر يتحملها الممول بشكل كامل. وإذا أدى مشروع المضاربة المشترك إلى خسارة، فإن الممول يخسر رأسماله الذي ساهم به في الوقت الذي يخسر المدير وقته ومجهوده. ويتطلب كل من برنامجي تقاسم الربح والخسارة بقظة في إعداد التقارير ودرجة عالية من الشفافية من أجل توزيع الأرباح والخسائر بشكل عادل. ولكن على الرغم من تشجيع الشريعة لهما بشكل قوي، إلا أنه تنتج عنهما تكاليف تشغيلية كبيرة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى وصغيرة الحجم؛ غير المعتادة على الحسابات الرسمية.
- **التكافل (التأمين التعاوني).** البديل الإسلامي للتأمين: التكافل، هو عبارة عن مشروع تأمين تعاوني. وأصل هذه الكلمة من الكلمة العربية «كفالة» التي تعني أن يكفل كل إنسان الآخر أو الكفالة المشتركة. حيث يساهم كل مشارك في صندوق يعمل على دعم الجماعة في أوقات الحاجة مثل الوفاة، أو فقدان المحصول الزراعي، أو الحوادث. وتستثمر الأقساط المدفوعة بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة تجنباً للربا.
- **بيع المربحة (عقد بيع بالتكلفة مضافاً إليها الربح).** تعد المربحة، العقد المتوافق مع الشريعة المقدم على أوسع نطاق، معاملة بيع مستندة إلى أصول تستخدم في تمويل السلع المحتاج إليها بوصفها رأسمال عاملاً. حيث يطلب العميل، عادة، شراء سلعة محددة، يقوم الممول بشرائها مباشرة من السوق ثم يعيد بيعها للعميل، بعد إضافة "هامش ربح" ثابت مقابل الخدمة المقدمة. ويجوز للمؤسسة المالية أن تعين العميل "وكيلاً" عنها (بموجب عقد) لشراء السلعة مباشرة من السوق. ولكن تبقى ملكية السلعة (مع ما يرتبط بها من مخاطر) للممول إلى أن يقوم العميل بسداد كامل المبلغ له. وفي غالبية الأحوال، يسدد العملاء المبلغ على أقساط متساوية. ويتميز هامش الربح عن الفائدة في أنه يبقى ثابتاً عند المبلغ المتفق عليه في الأصل، حتى ولو تأخر العميل في السداد. تشمل الشروط الأساسية لبيع المربحة، حتى تكون متوافقة مع أحكام الشريعة، ما يلي (i) يجب أن يمتلك الممول السلعة قبل بيعها، (ii) يجب أن تكون السلعة عينية، (iii) ويجب أن يوافق العميل على سعري الشراء وإعادة البيع.^٢
- **الإجارة (عقد الإيجار).** تعد الإجارة عقد إيجار يستعمل في تمويل المعدات، كالألات الصغيرة. ويجب أن تحدد قيمة الإيجار والمدفوعات المتعلقة به مقدماً تفادياً للغرر. ولكي تكون المعاملة إسلامية (ولا تصبح ربا مقنعاً في صورة بيع)، يجب أن يحدد عقد الإيجار أن ملكية الأصل، ومسؤولية الحفاظ عليه، تبقى على عاتق الممول. ويمكن أن يعقب عقد الإجارة عقد بيع، وفي تلك الحالة تنتقل ملكية السلعة إلى المستأجر.

^١ لا يسمح في الشريعة الإسلامية سوى بنوع واحد من "القروض" ألا وهو القرض الحسن، وهو قرض غير ربوي، بلا فائدة، ويعد عادة شكلاً من أشكال الإحسان والعمل الخيري، حيث يتم التسامح في العادة في حالة التأخر في السداد. ويطلق على جميع الآليات الأخرى تعبير الاتفاقات أو العقود المالية، ولكن، لأغراض مذكرة المناقشة المركزة الحالية، قد يستخدم تعبير "القرض" للإشارة إلى ترتيبات مالية في سياق أحكام الشريعة.

^٢ بتصرف من Khan (2008).

^٣ للاطلاع على مناقشة تفصيلية عن التكافل، راجع Maysami and Kwon.

الإطار ٢. كيف يتم الادخار؟

ويتم تقاسم الأرباح (أو الخسائر) وفقاً لاتفاق مسبق. ويمكن اعتبار ذلك الترتيب الادخاري كذلك - شكلاً من أشكال المشاركة حيث يقوم مودعون آخرون أيضاً بالاستثمار في نفس المؤسسة المالية. بل من الممكن أن يعمل التكافل كأداة ادخار حيث يتم استثمار الأقساط بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة ويتم سدادها في نهاية الأجل المتفق عليه، بغض النظر عن أية مطالبات تأمينية.

تعد أدوات الادخار الإسلامية ودائع يتم استثمارها وفقاً للمبادئ المبينة سلفاً في تلك الدراسة. وتمثل المضاربة الشكل النموذجي لأدوات الادخار، حيث "يستثمر" المدخر إيداعه في نشاط المؤسسة المالية. وتقوم المؤسسة المالية باستثمار خبرتها الإدارية وتتوسط الودائع / الاستثمارات بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة.

التوسع العالمي

وبروناي، وباكستان توسيع نطاق صناعة التمويل الإسلامي إلى جانب الخدمات المالية التقليدية.

أما الأسلوب التنظيمي الثاني فتمثل في التعامل مع نمو التمويل الإسلامي من خلال جوانب تنظيمية فريدة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية، مثل مجالس (هيئات) الرقابة الشرعية. فعلى سبيل المثال، قامت العديد من البلدان (مثل الكويت، الأردن، لبنان، وتايلند) بتنظيم اختصاصات وتشكيل مجالس (هيئات) الرقابة الشرعية، إضافة إلى القواعد ذات الصلة التي تحكم تعيين، وإعفاء أعضاء مجالس (هيئات) الرقابة الشرعية ومؤهلاتهم (Grais and Pellegrini 2006). ولكن لا يوجد، فيما نعلم، بلد قام بتنظيم الفقه الشرعي المطبق من قبل مجالس (هيئات) الرقابة الشرعية في الحكم على مدى التوافق مع الشريعة (إلا أن هناك بلداناً مثل الأردن والكويت التي تفرض شرط حصول إجماع بين أعضاء مجالس (هيئات) الرقابة الشرعية أو أغلبية الأصوات) (Grais and Pellegrini 2006).

المنظمات الدولية

بالتوازي مع الاهتمام المتزايد من جانب السلطات التنظيمية، تم إنشاء منظمات دولية أيضاً لوضع معايير المحاسبة المالية الإسلامية وغيرها من المعايير:

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومقره ماليزيا، يصدر المعايير التحوطية والمبادئ التوجيهية للتمويل الإسلامي. وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ توجيهية عن إدارة المخاطر وكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية.
- تعمل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومقرها البحرين، على تعزيز معايير إعداد التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.
- يعمل البنك الإسلامي للتنمية، وهو مؤسسة متعددة الأطراف مقرها في المملكة العربية السعودية، على مكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية الأعضاء. وهو يدعم برامج التمويل الأصغر والتخفيف من وطأة الفقر من خلال صندوق التضامن الإسلامي من أجل التنمية، الذي ارتبط مؤخراً بتقديم ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لتنمية التمويل الأصغر من خلال برنامج دعم التمويل الأصغر.

على الرغم من أن بداية الخدمات المصرفية الإسلامية كانت في منطقة الخليج، إلا أنها لاقت شعبية في بلدان إسلامية أخرى، مما أدى إلى إنشاء بنوك إسلامية جديدة في كل من شمال أفريقيا وآسيا. حيث تتوزع سوق التمويل الإسلامي العالمية التي تبلغ قيمتها الإجمالية ٥٠٠,٥ مليار دولار أمريكي إلى ٣٦ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي (البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات)، و٢٥ في المائة في بلدان جنوب غرب آسيا - من غير بلدان مجلس التعاون الخليجي - وشمال أفريقيا، و٢٣ في المائة في آسيا (بصفة أساسية في ماليزيا، وبروناي، وباكستان) (The Banker 2007).

وبمرور الوقت، توسعت الخدمات المالية الإسلامية أيضاً خارج نطاق العالم الإسلامي، وتم تقديمها - ليس فقط من جانب بنوك إسلامية - ولكن من فروع إسلامية تابعة لمؤسسات مالية دولية. فالخدمات المالية الإسلامية تقدم حالياً في بلدان مثل الهند، الصين، واليابان، وألمانيا، وسويسرا، ولوكسمبورغ، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا. وقد أعلنت مؤخراً المملكة المتحدة، التي تحتل المركز العاشر في قائمة The Banker عن "أكبر ١٥ بلداً من حيث الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة"، أنها تهدف إلى جعل لندن مركزاً عالمياً للأسواق المالية في العالم الإسلامي.

التنظيم الحكومي

عملت الخدمات المالية الإسلامية في بادئ أمرها وسط بيئة تنظيمية غير واضحة. ولكن، مع توسعها، ظهر العديد من التحديات التنظيمية التي حاولت الحكومات معالجتها بدرجات متفاوتة. وكان التشجيع الاستباقي للخدمات المالية الإسلامية، بل وإيجابها بالقانون، أحد الأساليب لتحقيق ذلك.

ففي شمال السودان، على سبيل المثال، تم اعتماد أطر تنظيمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للقطاع المصرفي بأكمله في عام ١٩٨٤. كما أحرزت ماليزيا تقدماً هائلاً في مجال التمويل الإسلامي عن طريق إنشاء قطاع مصرفي رسمي متوافق مع أحكام الشريعة، وخاضع للتنظيم، وذلك في عام ١٩٩٢ إلى جانب القطاع المصرفي التقليدي بها، إن لم يكن بديلاً عنه^٧. وكذلك ساندت اللوائح التنظيمية الجديدة في كل من ماليزيا،

• وفي الأردن، أظهرت الدراسات التي أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2002) USAID و(2006) IFC/FINCA أن ٢٤,٩ في المائة و٢٢ في المائة على التوالي، من أولئك الذين أجريت معهم مقابلات ذكروا أسباباً دينية لعدم إقدامهم على الحصول على القروض التقليدية. وأظهرت دراسة IFC/FINCA أيضاً أن ١٨,٦ في المائة من أولئك الذين أجريت معهم مقابلات يجعلون الأسباب الدينية العامل الأحدث أهمية في اتخاذهم لقرار الحصول على قرض.

• وفي الجزائر، كشفت دراسة أجريت عام ٢٠٠٦ أن ٢٠,٧ في المائة من مالكي المؤسسات الصغرى لا يتقدمون بطلبات للحصول على قروض لأسباب دينية في المقام الأول (Frankfurt School of Finance and Management 2006).

• وفي اليمن، يطالب ٤٠ في المائة من الفقراء - حسب التقديرات - بالخدمات المالية الإسلامية، مهما كانت كلفتها.^{١٠}

• وفي سوريا، كشف الاستقصاء أن ٤٣ في المائة من المشاركين يرون أن الأسباب الدينية هي أكبر مانع أمام حصولهم على الائتمان الأصغر. علاوة على ذلك، ذكر ٤٦ في المائة من المشاركين الذين لم يتقدموا من قبل للحصول على القرض أن الأسباب الدينية كانت السبب الرئيسي وراء ذلك. وصرح ما يقرب من ٥ في المائة من المقترضين الحاليين أنهم لن يقدموا على طلب قرض آخر لأسباب دينية (IFC 2007b).

وإضافة إلى تلك الدراسات التي تمت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية، أشار تقرير بنك إندونيسيا لعام ٢٠٠٠ إلى أن ٤٩ في المائة من سكان المناطق الريفية في شرق جاوا يؤمنون بتحريم الربا ويجذبون التعامل مصرفياً مع مؤسسة مالية خاضعة لأحكام الشريعة.

وعلى الرغم من وجود سوق للعملاء الفقراء المنخرطين في المعاملات الإسلامية، إلا أن هناك فئة من العملاء المسلمين الذين يستعملون الأدوات التقليدية ولكنهم يفضلون المعاملات الإسلامية.

وعلى الرغم من اشتراك تلك المؤسسات في القيم الإسلامية الأساسية، إلا أنها تختلف مع الجهات التنظيمية الوطنية (ومع بعضها البعض) فيما يتعلق بالمعايير الشرعية. فعلى سبيل المثال، تعد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية إلزامية في عدد قليل من البلدان، بينما تطبق انتقائياً في البلدان الأخرى (Islamic Banking & Finance 2008).

التمويل الأصغر الإسلامي

الطلب

حققت أدوات التمويل الأصغر التقليدية نجاحاً في غالبية البلدان الإسلامية. ومن بين برامج التمويل الأصغر الأولى، ذلك البرنامج الذي بدأه في بنغلاديش محمد يونس الحاصل على جائزة نوبل، بالاستعانة بخبرة بنك غرامين. كما توجد صناعة نشطة للتمويل الأصغر في بلدان إسلامية مثل إندونيسيا، وباكستان؛ كما يقيم ٤٤ في المائة من عملاء التمويل الأصغر التقليدي من جميع أنحاء العالم في بلدان إسلامية.^{١١} ولكن أدوات التمويل الأصغر التقليدية، لا تلبى احتياجات الكثير من العملاء المسلمين. فكما يطالب عملاء الخدمات المصرفية السائدة بأدوات مالية إسلامية؛ لأن هناك الكثير من الفقراء الذين يصرون على الحصول على تلك الأدوات. وفي الواقع، ربما كان التوافق مع أحكام الشريعة في بعض المجتمعات نابعاً من مبدأ ثقافي أكثر من كونه مبدأ دينياً - بل إن المجتمعات الأقل تديناً تحبذ الأدوات المتوافقة مع الشريعة.

ويشير عدد من دراسات السوق التي أجريت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية إلى وجود طلب قوي على أدوات التمويل الأصغر الإسلامية:

• فقد أعلن ما يزيد على ٦٠ في المائة من منخفضي الدخل المشاركين في الاستقصاء في الضفة الغربية وقطاع غزة تفضيلهم للأدوات الإسلامية أكثر من الأدوات التقليدية. بل إن أكثر من نصف هؤلاء المشاركين يفضل تلك الأدوات حتى ولو كانت أعلى كلفة (PlaNNet Finance 2007).^{١٢}

٨ بناء على الأرقام المقدمة من Microfinance Information eXchange.

٩ أرجع ٣٥ في المائة من المشاركين في الضفة الغربية و٦٠ في المائة في قطاع غزة سبب عدم حصولهم على التمويل إلى تحريم الإسلام للربا.

١٠ مقابلة عبر الهاتف مع المدير التنفيذي للمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر باليمن.

وتتص تلك المبادئ التوجيهية على أربعة أنواع من الترتيبات المؤسسية من أجل تقديم التمويل الأصغر الإسلامي: من خلال (i) إنشاء بنوك التمويل الأصغر الإسلامية، (ii) البنوك الإسلامية، (iii) البنوك التقليدية، و(iv) بنوك التمويل الأصغر التقليدية. كما تتص تلك المبادئ التوجيهية على شروط تتعلق بالترخيص، وتعيين المستشارين الشرعيين للحكم على مدى التوافق مع أحكام الشريعة، وفصل صناديق الأدوات الإسلامية (والوثائق الخاصة بها) حسب البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم كلاً من الأدوات التقليدية والأدوات التي تتوافق مع أحكام الشريعة.^{١١}

إقدام البنوك على خفض تكاليف خط الأدوات وتوسيع نطاقها

من بين التطورات المشجعة في مجال نمو التمويل الأصغر الإسلامي، بدء البنوك التجارية الإسلامية في تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامية. فقد قام بنك التضامن الإسلامي في اليمن، على سبيل المثال، بافتتاح قسم للمشاريع الصغرى والمشاريع صغيرة الحجم في أواخر عام ٢٠٠٦ (IFC 2007a). علاوة على ذلك، تخطط بعض البنوك الإسلامية لتقديم أدوات التمويل الأصغر الإسلامية تتجاوز مجرد الائتمان الأصغر. وفي ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، أعلن بنك نور الإسلامي ومجموعة بريد الإمارات القابضة عن خطط لإنشاء شركة لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة للقطاع منخفض الدخل من سكان الإمارات. وستقدم الشركة المقترحة مجموعة واسعة من أدوات التمويل الأصغر الإسلامية، بما في ذلك الائتمان الأصغر، والتأمين، وكروت الخصم والائتمان، والحوالات النقدية وصرافة العملات، ومدفوعات الرواتب (Emirates News Agency 2008). وكذلك أعلنت آليانس لايف في إندونيسيا، في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٨، أن أداة التأمين الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية "مظلة الأسرة" أصبحت الآن خطأ قائماً، بعد أن كانت مشروعاً تجريبياً مدته ١٨ شهراً.

التمويل الأصغر الإسلامي: نتائج استقصاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

أجرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء استقصاء عالمياً عن التمويل الأصغر الإسلامي في عام ٢٠٠٧، جمعت خلاله معلومات عن

يشير ممارسو التمويل الأصغر^{١١} في البلدان ذات الأغلبية المسلمة إلى أنه في أفغانستان، وإندونيسيا، وسوريا، واليمن، يميل بعض مقترضي القروض الصغرى التقليدية إلى التحول إلى الأدوات الإسلامية بمجرد توافرها.

ومن ناحية أخرى، تشير الشواهد غير الموثقة، إلى أن بعض المشاركين في الاستقصاء ربما يعبرون شفهيًا عن تفضيلهم للأدوات الإسلامية إظهاراً للتقوى أو أنهم (إذا ما أعطوا الاختيار عملياً) فسيختارون الأدوات التقليدية الأقل تكلفة. وبالتالي، فعلى الرغم من وجود مؤشرات على الطلب على أدوات التمويل الأصغر الإسلامية، إلا أنه يجب إجراء مزيد من الأبحاث للتحقق من طبيعة ذلك الطلب ومداه وكيفية تلبينه بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

التشجيع الحكومي للتمويل الأصغر الإسلامي

كما هو الحال في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية الكبيرة، يمكن للتنظيم الحكومي أن يلعب دوراً مهماً في توسيع نطاق التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة.

إندونيسيا. في إندونيسيا، قامت الحكومة بنشاط بتشجيع التمويل الأصغر الإسلامي. وفي عام ٢٠٠٢، أعد بنك إندونيسيا "خطة عن تنمية الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا" حيث أعد فيها خطة مدتها تسع سنوات لتنمية قطاع التمويل الإسلامي، تتضمن مساندة البنوك الريفية الشرعية البالغ عددها ١٠٥. وتوفر إندونيسيا الآن إطاراً تنظيمياً مسانداً، كما قامت بمنح تراخيص لخمس وثلاثين بنكاً ريفياً إسلامياً جديداً في السنوات الخمس الماضية. كما يقود بنك إندونيسيا أيضاً الجهود في مجال بناء القدرات عن طريق إنشاء مركز في مدينة ميدان لتقديم التدريب لموظفي البنوك الريفية الشرعية، ومديريها، وأعضاء مجالس إدارتها، واعتمادهم في مجال العمليات المالية الإسلامية.

باكستان. يطبق بنك الدولة في باكستان بالفعل إطاراً تنظيمياً وقانونياً على مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية، كما أعد مبادئ توجيهية في عام ٢٠٠٧ من أجل التوسع السريع في نطاق التمويل الأصغر الإسلامي.

١١ يتضمن الممارسون: FINCA (أفغانستان)، والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني (إندونيسيا)، والصناديق في منطقة جبل الحصى (سوريا)، والصندوق الاجتماعي للتنمية المستدامة (اليمن). وبرنامج جديدة للتمويل الأصغر (اليمن).

Guidelines for Islamic Microfinance Business by Financial Institutions (Annexure to Circular No. 05 of 2007). State Bank of Pakistan Islamic Banking ١٢ Department. متوافر على الموقع <http://www.sbp.org.pk/ibd/2007/Annex-c5.pdf>.

الإطار ٣. ماذا عن إيران؟

ولكن تعد صناديق القروض الحسنة جهات خيرية، وليست مؤسسات تمويل أصغر، نظراً لأن القروض تكون عادة (أ) موجهة للنفقات الكبيرة مرة واحدة و (ب) يتم التسامح فيها في حالة التأخر عن السداد. ولا ينظر إليها عادة كوسيلة للحصول على التمويل بطريقة مستدامة.

أما خارج نطاق صناديق القروض الحسنة، فيقدم التمويل الأصغر بشكل غير رسمي، على الرغم من إعلان عدد من المنظمات الخيرية في الأصل بدء القيام بعمليات للتمويل الأصغر. وقد سجلت تلك المنظمات من قبل وزارة الداخلية وتعد خارج نطاق تنظيم البنك المركزي.

ومن ثم، فإن الإحصاءات الخاصة بالتمويل الأصغر وصناديق القروض الحسنة الإيرانية لا تظهر في مذكرة المناقشة المركزة الحالية.

تُلزم الحكومة الإيرانية جميع بنوكها التجارية بتقديم قروض متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بدون فوائد ربوية إلى السكان منخفضي الدخل. وتصرف تلك القروض عادة لتغطية النفقات الشخصية، مثل نفقات الزواج، وسداد الديون المستحقة، وتكاليف إيجار المنازل وإصلاحها، والنفقات الطبية، ورسوم التعليم، وشراء السلع الاستهلاكية. وقد كان الانتشار هائلاً للغاية، حيث قدر البنك المركزي الإيراني أن عدد الأسر المستفيدة من ٦٠٠٠ مؤسسة تقريباً لتقديم القروض الحسنة (صناديق قروض خيرية) التي تعرف أيضاً في إيران باسم صناديق القروض الحسنة) بلغ، حتى مارس/أذار ٢٠٠٨، ٣ ملايين أسرة، وبلغ إجمالي الديون المستحقة ٥٠ تريليون ريال أو (٥,٥ مليار دولار أمريكي).

علاوة على ذلك، يبلغ متوسط انتشار المؤسسات ١٢٦ التي شملها استقصاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٤٠٠ عميل فقط (ولم يكن لدى أي منها أكثر من ٥٠ ألف عميل).

أكثر من ١٢٥ مؤسسة واتصلت بخبراء في ١٩ بلداً إسلامياً. يقدم ذلك القسم النتائج الأساسية لذلك الاستقصاء العالمي الأول عن أداء التمويل الأصغر الإسلامي وانتشاره.

ويتركز تقديم التمويل الأصغر الإسلامي بشكل كبير في بعض البلدان. حيث تمثل إندونيسيا، وبنغلاديش، وأفغانستان ٨٠ في المائة من الانتشار العالمي للتمويل الأصغر الإسلامي. وفي جميع البلدان الأخرى، لا يزال التمويل الأصغر في بداياته الأولى، حيث تتعدم المؤسسات القابلة للتوسع التي تستطيع الوصول إلى العملاء على المستويين الإقليمي والوطني.

الأداء الراهن

يعد انتشار التمويل الإسلامي محدوداً للغاية. فوفقاً لاستقصاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، تصل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية^{١٢} إلى ٣٠٠ ألف عميل من خلال ١٢٦ مؤسسة تعمل في ١٤ بلداً وإلى ما يقدر بعدد ٨٠ ألف عميل من خلال شبكة للتعاونيات الإندونيسية. ووفقاً للاستقصاء، تتمتع بنغلاديش بأوسع انتشار للائتمانات الإسلامي الأصغر، بما ما يزيد على ١٠٠ ألف عميل ومؤسسات نشطتين. ومن ناحية أخرى، تعد بنغلاديش كذلك البلد الذي يوجد به أوسع انتشار لأدوات التمويل الأصغر التقليدية - بما يقرب من ٨ ملايين مقترض - ولكن التمويل الأصغر الإسلامي لا يمثل سوى ١ في المائة من سوق التمويل الأصغر.

وفي أغلب البلدان، يماثل متوسط القرض الإسلامي الأصغر (فيما يتعلق بأداة المراجعة بصفة أساسية) القروض الصغرى التقليدية. إلا أنه ثمة استثناءات ملحوظة، كما هو الحال في إندونيسيا (التي يزيد متوسط قروض الأدوات الإسلامية فيها بنسبة ٤٥ في المائة على متوسط القرض الأصغر التقليدي)^{١٥} وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي جميع البلدان الإسلامية، لا يزال التمويل الأصغر الإسلامي يشكل حصة صغيرة للغاية من إجمالي انتشار التمويل الأصغر في البلدان. فعلى سبيل المثال، في سوريا وإندونيسيا، شكلت أدوات التمويل الإسلامية نسبة ٣ في المائة فقط^{١٤} و ٢ في المائة، على التوالي، من قروض التمويل الأصغر المستحقة في عام ٢٠٠٦.

وكما هو الحال مع التمويل الأصغر التقليدي، يميل التمويل الأصغر الإسلامي إلى التركيز على العملاء من النساء - حيث كانت غالبية عملاء مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية وفقاً لاستقصاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء من النساء (٥٩ في المائة في المتوسط، ويصل إلى ٩٠ في المائة في بنغلاديش). وبشكل عام، تماثل نسبة العميلات اللاتي يستخدمن أدوات التمويل الأصغر الإسلامي (٥٩

١٢ يشير تعبير "مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية" في مذكرة المناقشة المركزة الحالية إلى أية مؤسسة تقدم خدمات التمويل الأصغر الإسلامية وليس مجرد مؤسسات إسلامية.

١٤ بيانات Sanabal Microfinance Network.

١٥ Microfinance Information eXchange ٢٠٠٦.

الجدول ١. انتشار التمويل الأصغر الإسلامي، حسب البلد

المنطقة	عدد المؤسسات المضمّنة	% الإئناث (المتوسط)	إجمالي # العملاء	إجمالي حوافظ القروض المستحقة (بالدولار الأمريكي)	متوسط القروض رصيد (بالدولار الأمريكي)
أفغانستان	٤	٢٢	٥٣,٠١١	١,٣٤٧,٢٩	١٦٢
البحرين	١	غير متوفر	٣٢٣	٩٦,٥٦٥	٢٩٩
بنغلاديش	٢	٩.	١١١,٨٣٧	٣٤,٤٩٠,٤٩٠	٢٨.
إندونيسيا*	١.٥	٦.	٧٤,٦٩٨	١٢٢,٤٨٠,٠٠٠	١,٦٤.
الأردن	١	٨.	١,٤٨١	١,٦١٩,٩.٩	١,٠٩٤
لبنان	١	٥.	٢٦,٠٠٠	٢٢,٥٠٠,٠٠٠	٨٦٥
مالي	١	١٢	٢,٨١٢	٢٧٣,٢٩٨	٩٧
باكستان	١	٤.	٦,٠٦٩	٧٤٦,٩.٤	١٢٣
الضفة الغربية وقطاع غزة**	١	١٠٠	١٣٢	١٤٥,٤٨٥	١,١.٢
المملكة العربية السعودية	١	٨٦	٧,٠٠٠	٥٨٦,٦٦٧	٨٤
الصومال	١	غير متوفر	٥٠	٣٥,٢٠٠	٧.٤
السودان	٣	٦٥	٩,٥٦١	١,٨٩١,٨١٩	١٧١
سوريا	١	٤٥	٢,٢٩٨	١,٨٣٨,٠٤٧	٨.٠
اليمن	٣	٥٨	٧,٠٣١	٨٤٠,٢٤٠	١٤٦
المجموع	١٢٦	٥٩	٣.٢,٣.٣	١٩٧,٨٩١,٨٨٢	٥٤١

* بنوك صغرى وريفية فقط.
** كانت هناك سبع مؤسسات تمويل أصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة تقدم، بمساعدة تسهيلات التدريب والتمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية، ما مجموعه ٥٧٨ قرضاً إسلامياً فيما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ويعرض في الجدول بيانات واحدة فقط من بين تلك السبعة نظراً لأن مؤسسات التمويل الأصغر الست الأخرى كانت تصرف قروضاً إسلامية يتجاوز متوسط حجمها نسبة ٢٥ في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة.

إندونيسيا الإسلامية البالغ عددها ٤٥٠٠. فمن ناحية أخرى، وفقاً للخبراء في إندونيسيا فإن ٦٠ في المائة من تلك التعاونيات الإسلامية هي التي لا تزال نشطة، ويقدر إجمالي انتشارها بثمانين ألف عميل. وكما هو الحال في بقية مذكرة المناقشة المركزة، تعرف مؤسسة التمويل الأصغر بأنها المؤسسة التي تستهدف الفقراء والتي يقل متوسط حجم القرض الواحد بها عن ٢٥٠ في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

التمويل الأصغر الإسلامي حسب نوع المؤسسة

من بين المؤسسات التي تقدم أدوات التمويل الأصغر، تعد المنظمات غير الحكومية الأطراف الفاعلة المهيمنة في الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، حيث تخدم ١٤ مؤسسة فقط ٤٢ في المائة من العملاء. تمتلك البنوك التجارية (ممثلة بمؤسستين فقط: بنك التضامن الإسلامي في اليمن وبنك بنغلاديش الإسلامي المحدود في بنغلاديش) ثاني أوسع انتشار بعدد عملاء يزيد على ٨٧ ألف عميل. ومما يثير الانتباه، أن البنوك الريفية المتوافقة مع أحكام الشريعة

في المائة) نسبة أولئك الذين يستخدمون أدوات التمويل الأصغر التقليدية (٧, ٦٥ في المائة عالمياً، و٤, ٦٥ في المائة في العالم العربي) (Microfinance Information eXchange 2007b).

وأخيراً، توصل استقصاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة من الأدوات المقدمة هي أدوات مرابحة. أي أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية تقدم أداة واحدة فقط أو أداتين من الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولا زالت تلك الصناعة - التي تركز بالأساس على تمويل الأصول - تقتصر إلى تنوع المنتجات التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية للفقراء.

يتضمن الجدول رقم ١ بيانات الانتشار عن المؤسسات التي تمكنت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء من الاتصال بها أثناء الاستقصاء فقط، باستثناء تلك المؤسسات في إندونيسيا (حيث تم الحصول على معلومات عنها من إحصائيات البنك المركزي الإندونيسي لعام ٢٠٠٧) وفي الضفة الغربية وقطاع غزة (حيث تم الحصول على معلومات عنها من برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة). وقد استبعد الجدول بيانات الانتشار الخاصة بتعاونيات

الجدول ٢. انتشار التمويل الأصغر الإسلامي، حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	العدد الإجمالي للعملاء		إجمالي حوافض القروض المستحقة (الإسلامية)		متوسط حجم/ مبلغ القرض (إسلامية)
		#	% من المجموع	دولار أمريكي	% من المجموع	
تعاونية	١	٦,٦٧١	٢	٩٢٦,٢٥١	١>	١٣٢
بنك قرية (سوريا)	١	٢,٢٩٨	١	١,٨٣٨,٠٤٧	١>	٨٠٠
منظمة غير حكومية	١٤	١٢٥,٧٩٣	٤٢	٤١,٤٢١,٥٨٠	٢١	٣.٣
بنك ريفي (إندونيسيا)	١.٥	٧٤,٦٩٨	٢٥	١٢٢,٤٧٥,١٥٨	٦٢	١,٦٤٠
مؤسسة مالية غير بنكية	٣	٤,٢٩٣	١	١,٨٩٣,٢٠٧	١>	٥٩٥
بنك تجاري	٢	٨٧,٥٦٩	٢٩	٢٩,٠٣٠,٩٩٧	١٥	٣.٥
المجموع	١٢٦	٣٠٥,٢٣٧	١٠٠	١٩٨,٠٩٠,٢٦٨	١٠٠	٦٢٩

ملاحظة: لا يعكس هذا الجدول سوى بيانات تلك المؤسسات (المختلطة والإسلامية بالكامل) التي قدمت معلومات موثوقة عن الانتشار إلى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء خلال استقصائها العالمي لعام ٢٠٠٧ عن التمويل الأصغر الإسلامي. وتم الحصول على البيانات المتعلقة بالبنوك الريفية البالغ عددها ١٠٥ في إندونيسيا من خلال إحصائيات البنك المركزي الإندونيسي لعام ٢٠٠٧. وقد استبعد الجدول بيانات الانتشار لتعاونيات إندونيسيا الإسلامية البالغ عددها ٤٥٠. وكما هو الحال في بقية مذكرة المناقشة المركزة، تعرف مؤسسة التمويل الأصغر بأنها المؤسسة التي تستهدف الفقراء والتي يقل متوسط حجم القرض الواحد بها عن ٢٥ في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

رسالتها إلى مساندة المجتمع المحلي، وبصفة خاصة، أصحاب المشاريع الصغرى. كما ترتبط بروابط قوية مع الحركات الجماهيرية الإسلامية في إندونيسيا، مثل نهضة الأمة أو المحمدية. ويوجد في كل بنك ريفي متوافق مع الشريعة مجلس (هيئة) رقابة شرعية يقوم برصد مدى توافق أدواته مع المبادئ الإسلامية. إلا أن أحكام المجالس غير متفقة فيما بينها، ومن ثم، تتفاوت أدوات التمويل الأصغر الإسلامية بصورة واسعة تبعاً للبنك الريفي الإسلامي المحدد. وتقدم البنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة بصورة أساسية أدوات المراجعة وخدمات الادخار القائمة على نموذج تقاسم العائد^{١١} وقد كانت ناجحة للغاية في حشد المدخرات من المجتمع، وتجاوزت نسبة القروض إلى الإيداعات لديها نسبة ١١٠ في المائة.

ولكن من المتعذر الخروج باستنتاجات عامة حول أداء مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية بناء على الحالة المحدودة للبنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة في إندونيسيا وحسب. ومع ذلك فإن تلك البنوك تقدم رؤية متبصرة حول إمكانية تحقيق الربح والكفاءة.

التكاليف الأعلى. يبلغ متوسط نسبة الكفاءة التشغيلية للبنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة ٢٠ في المائة - أعلى من نسبة الكفاءة التشغيلية للبنوك الريفية التقليدية التي تبلغ ١٥ في المائة.

الإسلامية البالغ عددها ١٠٥ بنوك في إندونيسيا يعزى إليها ٢٥ في المائة من إجمالي العملاء، و٦٢ في المائة من حافظة القروض المستحقة، نظراً لمتوسط حجم القرض الأعلى كثيراً والتركيز على تمويل المشاريع الصغيرة الحجم والصغرى.

نقطة تركيز على إندونيسيا

تقدم إندونيسيا نظرة متبصرة على تطوير التمويل الأصغر الإسلامي نظراً لنظام الخدمات المصرفية الصغرى الثنائي التقليدي/ الإسلامي بها، الذي يتضمن كلا من البنوك الريفية التقليدية (بنك بيركريديتان راكيات) والبنوك الريفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (بنك بيركريديتان راكيات سياريا). وتعد البنوك الريفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مملوكة للقطاع الخاص وتخضع للتنظيم والإشراف من جانب بنك إندونيسيا. وهي مرخصة لتقديم الخدمات المصرفية (تسهيلات القروض والمدخرات، وليس خدمات المدفوعات) في نطاق المقاطعة فقط. وحتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ كان عدد البنوك الريفية التقليدية ١٨٨٠ بنكاً والبنوك الريفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ١٠٥ بنوك.

وتتسم البنوك الريفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بتوجه اجتماعي أكثر من البنوك الريفية التقليدية. حيث تدعو في بيانات

الجدول ٣. الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر الإندونيسية مقارنة بمؤسسات التمويل الأصغر الآسيوية الصغيرة

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	متوسط مجموع الأصول (دولار أمريكي)	متوسط حافضة القروض المستحقة (دولار أمريكي)	متوسط حافضة مخاطر الحافضة < ٣٪ نسبة الكفاءة التشغيلية	العائد على الأصول
البنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة	١.٥	١,٥٣٨,٥٧١	١,١٦٦,٤٧٦	٨,٦٧٪	١,٤١٪
التقليدية البنوك الريفية (BPRs)	١,٨٨.	١,٢٢٥,٧٩٧	غير متوافر	٩,٧٣٪	٢,٢١٪
مؤسسات التمويل الأصغر الآسيوية الصغيرة	٣.	١,٢٤٤,٥٩٣	٨٨٦,٧٢٨	١,٩٪	٣,٤٪

المصدر: Bank Of Indonesia (2007a). تستند أرقام الكفاءة التشغيلية إلى البنوك الريفية التقليدية في شمال سومطرة (Microfinance Innovation Center for Resources and Alternatives).

٤,١ في المائة، أي أقل كثيراً من العائد على الأصول بالنسبة للبنوك الريفية التقليدية (٢,٢ في المائة).

ولكن النطاق كان واسعاً لكليهما، حيث حقق العديد منها أرباحاً كبيرة في الوقت الذي لم تصل فيه أخرى إلى نقطة التعادل. فلا تزال البنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة مؤسسات صغيرة بلا سجل إنجازات. وعليه، فمن المبكر للغاية الخروج باستنتاجات بشأن ربحية البنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة؛ ولكن، ربما تقدم عدة عوامل تفسيراً لانخفاض العائد على الأصول، ومن بينها الرسالة الاجتماعية لتلك البنوك.

وتعمل البنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة على تلبية الطلب المتنامي على أدوات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة. وكان معدل نموها باهراً: فمن مارس / آذار إلى ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧، زادت مبالغ المراجعة المستحقة للبنوك بنسبة ٢٦ في المائة، وزاد تمويل المشاركة بنسبة ٢٧ في المائة، وزاد تمويل المضاربة بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً (Bank of Indonesia 2007b). ويمكن أن تحقق البنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة ربحية، ولكنها مع ذلك تواجه عدة تحديات في الوصول إلى توسع مستدام، مثلها في ذلك مثل العديد من الجهات المقدمة للتمويل الأصغر.

التحديات المحتملة التي تواجه نمو التمويل الأصغر الإسلامي

يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي أن يوسع نطاق الحصول على التمويل إلى مستويات غير مسبقة على مستوى العالم الإسلامي. ولكن، يبقى

ويعكس الفارق تكاليف المعاملات الأعلى الملازمة لبعض الأدوات المتوافقة مع الشريعة. حيث تتخطى البنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة في المراجعة، والتي تتكبد تكلفة شراء السلعة أولاً من أجل إعادة بيعها بعد ذلك وتكلفة إدارة إعادة البيع من خلال عقد المراجعة. ومن ناحية ثانية، فعلى الرغم من ارتفاع تكاليف المعاملة الشاملة، إلا أن التكلفة الإجمالية على العميل تعوضها أسعار الجملة وما يرتبط بذلك من توفير في الوقت الذي كان سيمضيه في اختيار الموردين والتفاوض حول شروط العقد. ولا وجه للمقارنة بين كل من البنوك الريفية التقليدية والمتوافقة مع الشريعة مع أقرب "نظرائهما" - مؤسسات التمويل الأصغر الصغيرة في آسيا^{١٧} - وذلك من حيث الكفاءة التشغيلية. وربما يرجع ذلك إلى عدد من العوامل، من بينها متوسط القرض، وهيكلة التكلفة، وإنتاجية الموظفين.

ارتفاع معدل التأخير في الحوافض، ولكن مع التحسن على مدى الوقت. يعد متوسط مخاطر الحافضة عند ٣٠ يوماً لكل من البنوك الريفية التقليدية والمتوافقة مع الشريعة - متماثلاً حيث يبلغ ٩ في المائة تقريباً - وهي نسبة مرتفعة بمعايير التمويل الأصغر. وبالمقارنة، فإن مخاطر الحافضة عند ٣٠ يوماً لمؤسسات التمويل الأصغر الآسيوية الصغيرة تبلغ ٩,١ في المائة. ولكن مع مرور الوقت يمكن استعادة المدفوعات المتأخرة، كما تبلغ نسبة الخسائر طويلة الأجل (المعرفة بالمدفوعات المتأخرة أكثر من ١٨٠ يوماً عن موعد سدادها) للبنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة ٣,١ في المائة^{١٨}. ومن ثم، فلا يؤدي تأخر السداد في الحافضة إلى خسائر كبيرة طويلة الأجل.

انخفاض العائد على الأصول. بلغ متوسط العائد على الأصول بالنسبة للبنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة في عام ٢٠٠٦ ما نسبته

الإطار ٤ قصة بنكين إسلاميين للتمويل الأصغر

على حقوق الملكية بلغ معدلها ٣,٢٠ في المائة، ٠,٥٠ في المائة، و١,٢٤ في المائة على التوالي، فيكون بذلك قد حقق أرباحاً عالية.

أنشئ البنك الريفي المتوافق مع الشريعة آرخا في سبيل الله. في سيانجور عام ١٩٩٤ على يد تسعة مساهمين. وبحلول عام ١٩٩٧، أصبح البنك مفلساً من الناحية الفنية وأعيدت هيكلته، نتيجة لانعدام الخبرة الإدارية. ولم تكن الإدارة الجديدة على درجة عالية من النشاط لذا، استبدل بها في عام ٢٠٠١ مسؤول أئتمان مصرفي متقاعد.

ويتعامل مع البنك، الذي يقع بالقرب من سوق محلية، مع ١١٥٠ مدخراً و١٦٣ عميلاً. ويبلغ عدد موظفيه ١١ موظفاً، بينهم ٦ مسؤولي قروض، ويقدم خدمات التحصيل من المنازل لما يقرب من ٢٠٠ عميل يومياً. كما يقدم أيضاً خدمات إيداع لأطفال المدارس والمؤسسات. ويبلغ إجمالي أصوله ٤,٤ مليار روبية إندونيسية، وإجمالي الإيداعات ٠,٦٢ مليار روبية إندونيسية، وتبلغ التمويلات المستحقة ١,٢١ مليار روبية إندونيسية.

ولكن أداءه العام ليس مرضياً إلى الآن. حيث تتمثل مشكلته الرئيسية في نقص الأموال، نظراً للنقص في الإيداعات ورأس المال من المالكين. وكان البنك يحقق أرباحاً في الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ حيث كان العائد على الأصول ٢,٣ في المائة، و١,٧ في المائة، و٢,٤ في المائة والعائد على حقوق الملكية ٧ في المائة، و٤,٢ في المائة، و٨,٧٥ في المائة، على التوالي. وتتمثل إستراتيجيته الرئيسية المستقبلية لتحسين كفاءته في الارتقاء بمستوى عامليه من خلال التدريب.

أنشئ بنك واكلومي الريفي المتوافق مع الشريعة في كيبوتات عام ١٩٩٠ من قبل مؤسسة (ياياسان واكلومي) كبنك ريفي تقليدي؛ ولأسباب دينية، تحول إلى بنك ريفي متوافق مع الشريعة في عام ١٩٩٤. ويبلغ عدد مساهمي البنك ١١٨، من بينهم بنك معاملات إندونيسيا (١٩ في المائة، بعد أن كان ٤٩ في المائة)، ووزير سابق لشؤون التعاونيات (٢٣,٥ في المائة)، وأحد مديري سيتي بنك (٢٦ في المائة)، ومؤسسة ياياسان واكلومي المؤسسة (٥,٦ في المائة) وأكثر من ١٠٠ فرد أغلبهم من المسلمين العاملين في سيتي بنك.

ويبدو أن البنك يمتلك إستراتيجية ناجحة لترقية الموظفين: فالرئيس/ المدير العام، والحاصل على درجة البكالوريوس في الزراعة، يعمل في البنك منذ عام ١٩٩٤، وتعلم أثناء الوظيفة وترقى في مناصبه؛ أما المدير، فهي امرأة حاصلة على دبلومة في المحاسبة، وتعمل موظفة منذ عام ١٩٩٧ وترقت إلى أن أصبحت مديرة في عام ٢٠٠٣. لقد نما البنك بشكل سريع، وهو يمتلك الآن خمسة أفرع ويعمل به جهاز موظفين من ٢٨ موظفاً، بينهم ١٣ مسؤول قروض.

وينتمي عملاء البنك البالغ عددهم ٢٠٠٠ عميل في الغالب إلى صغار التجار العاملين في الأسواق التقليدية، وهؤلاء هم العملاء الذين يقدم لهم التمويل في صورة أدوات إسلامية. ويقدم البنك أربع أدوات تمويل، غالبيتها مرابحة. وقد استطاع البنك من خلال ٨ أدوات إدارية و٤ أدوات إيداع لأجل أن يجذب ٥٠٠٠ مدخر.

ويتحقق البنك عائداً على الأصول فيما بين الأعوام من ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ بلغت نسبته ٤,١ في المائة، ٣,٦٥ في المائة، و٢,٣٥ في المائة وعائدات

المصدر: بتصرف من (Seibel (2007)

إدارة المعاملات الصغيرة مكلفة، ولذلك يجب على مؤسسات التمويل الأصغر أن تستحدث ما من شأنه أن يقلل تكاليف المعاملات. ففي معاملات المرابحة والإجارة، يقوم مقدم الأموال بشراء السلعة (مثل المعدة أو البضاعة) ويبيدها أو يوجرها إلى المستخدم مع إضافة ربح. وربما تستفيد مؤسسات التمويل الأصغر من أسعار الجملة الأقل، ولكن التكاليف المصاحبة لشراء السلعة أو صيانتها، أو بيعها، أو تأجيرها (مثل ماكينة الخياطة) باهظة، وغالباً ما تُلقي تلك التكاليف الإضافية على العملاء. إلا أن بعض المؤسسات استطاعت أن تقلل من تكاليف معاملات المرابحة عن طريق مطالبة المستخدم النهائي بإجراء البحث وتحديد السلعة المرغوبة. ويجب على المؤسسات الإسلامية أن تعد أساليب وممارسات جديدة مماثلة لتقليل التكاليف وتقديم أسعار أكثر جاذبية لعملائها.

• **إدارة المخاطر.** تمثل إدارة المخاطر عاملاً آخر مهماً في بناء المؤسسات القابلة للاستمرار. فقد أعدت صناعة التمويل الأصغر

أن تبرهن تلك الصناعة على قدرتها على تقديم الخدمات المالية التي من شأنها تلبية احتياجات الفقراء على نطاق واسع. وثمة حاجة ماسة إلى قاعدة أعمق للأبحاث السوقية وتطبيق نماذج الأعمال التي ثبت نجاحها. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم التعرف على العديد من التحديات المحتملة التي تقف عائقاً أمام توسيع نطاق التمويل الأصغر الإسلامي.

بناء نماذج أعمال قابلة للاستمرار

لا تزال نماذج أعمال التمويل الأصغر الإسلامي في طور الإعداد ولا توجد معايير مرجعية مثبتة للأداء. ولكن، هناك مجالان لهما أهمية خاصة: الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر.

• **الكفاءة التشغيلية.** تمثل الكفاءة التشغيلية أمراً أساسياً في سبيل تقديم خدمات مالية ميسورة التكلفة للفقراء. حيث تعد

أجل (ii) زيادة التعاون بين الخبراء الماليين وخبراء الشريعة بشأن موثوقية الأدوات، (iii) تشجيع تبادل الخبرات فيما بين الأئمة الدينيين (خاصة أولئك المتعاملين مع السكان الفقراء على المستوى المحلي)، و(iii) توعية ذوي الدخل المنخفضة، بالتعاون مع الأئمة الدينيين المحليين، بشأن توافق الأدوات المالية مع الشريعة الإسلامية.

بناء القدرات

ثمة حاجة إلى بناء القدرات على جميع المستويات من أجل إطلاق العنان لكامل إمكانيات التمويل الأصغر الإسلامي. فعلى المستوى الكلي، يجب أن يدرس كل من البنك الإسلامي للتنمية والجهات التي تضع المعايير المالية الإسلامية (مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية أو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية) وضع معايير مالية عالمية لإعداد التقارير تتواءم مع التمويل الأصغر من أجل إقامة بنية أساسية للشفافية في قطاع التمويل الأصغر الإسلامي العالمي. وستتضمن تلك البنية الأساسية مبادئ توجيهية للإفصاح الشامل عن المبادئ المحاسبية للتمويل الأصغر الإسلامي، ومنهجيات حساب التسعير، والمراجعات المالية، وأخيراً خدمات التصنيف.

أما على المستويين الجزئي والمؤسسي، فيمكن أن تلعب الوكالات المانحة الدولية دوراً كبيراً في توسيع نطاق الحصول على التمويل في البلدان الإسلامية عن طريق مساعدة المؤسسات القائمة في الوصول إلى الحجم الكبير وتمويل المشاريع التجريبية لاختبار مختلف نماذج الأعمال. علاوة على ذلك يجب بذل مزيد من الجهد لتدريب مديري مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية والعاملين بها، من خلال إعداد أدوات وأدلة تشغيلية، على سبيل المثال (كتلك التي وضعها Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit لاستخدامها في إندونيسيا).

التقليدية مجموعة من الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر الائتمان، كما تتباهى مؤسسات التمويل الأصغر بنوعية حوافظها الممتازة.^{١٩} فمؤسسات التمويل الأصغر التقليدية لا تعمل على تأمين قروضها، بصفة عامة، عن طريق الضمانات، ولكنها تعتمد على ضغوط الأقران ونظام التحصيل الصارم. ويجب أن تُؤامَ مثل تلك الأساليب بحيث تتوافق مع المبادئ الراسخة في التمويل الإسلامي المتمثلة في تقاسم المخاطر، وتحريم الفوائد الربوية. فعلى سبيل المثال، يقترح البعض أن ينضم الضغط من جانب المجتمع المتدين والدعوة إلى زرع نوع من الحس الديني إلى جانب ضغط الأقران.

مسألة الموثوقية

على الرغم من وجود وفرة من الشواهد على الطلب على أدوات التمويل الأصغر الإسلامي، إلا أن تلبية ذلك الطلب تتطلب ثقة من جانب العملاء منخفضي الدخل في أن الأدوات المقدمة إنما هي أدوات إسلامية موثوقة. حيث تشير الانتقادات الموجهة لأدوات التمويل الإسلامي إلى أن أسعار بعض الأدوات المقدمة باعتبارها متوافقة مع الشريعة تشابه إلى حد بعيد أسعار الأدوات التقليدية. فعلى سبيل المثال، تقدم بعض المؤسسات المرابحة بضاعة تبدو وكأنها مخفية تحت ستار هامش الربح أو الرسوم الإدارية. ويواجه التمويل الإسلامي في كثير من الأحيان بتصور من جانب البعض بأنه لا يعدو كونه تمويلاً تقليدياً في «ثوب جديد» ولا يعكس المبادئ الإسلامية بشكل حقيقي.

وبالتالي، فإن السكان منخفضي الدخل الذين يعتمدون في الغالب على الأئمة المحليين في التعامل مع المسائل الدينية، يجب إقناعهم بموثوقية الأدوات المالية الإسلامية، لكي يتمكن التمويل الأصغر الإسلامي من أن يحقق أقصى إمكانياته. ويجب بذل جهود أكبر من

١٩ ذكرت ١٢٠٠ مؤسسة تمويل أصغر في تقاريرها التي ترفعها إلى مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر Microfinance Information eXchange - أن متوسط مخاطر الحوافظ عند ٢٠ يوماً كانت أقل من ٥ في المائة.

٢٠ بيع المرابحة هو الأداة الوحيدة التي تقدمها ٢٤ في المائة من مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في شمال السودان. علاوة على ذلك، كانت عمليات بيع المرابحة تشكل ما نسبته ٦٢,٢ في المائة من الحوافظ المستحقة للبنوك الريفية الإسلامية في إندونيسيا حتى ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦.

تنوع الأدوات

تعتمد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية بصورة كثيفة على المرابحة (بيع التكلفة مضافاً إليها هامش ربح)^{٢٠}. ولكن للفقراء متطلبات مالية متنوعة، وبالنسبة للعديد منهم يعد الادخار وأدوات الإسكان من الحاجات الملحة بالنسبة لهم. من شأن التصميم المبتكر لنطاق الأدوات والخدمات المتوافقة مع الشريعة أن يوفر فرصاً أكبر للوصول إلى قطاع عريض من عملاء التمويل الأصغر الإسلامي.

الاستفادة من الزكاة والصناديق الإسلامية

لا يزال التمويل الأصغر (سواء الإسلامي أو غيره) ينظر إليه باعتباره نشاطاً خيراً أكثر منه مشروع أعمال. وفي الواقع، فإنه في ضوء مبدأ التمويل الإسلامي الرامي إلى تعزيز رفاهة المجتمع، تبدو أموال الزكاة مصدراً مثالياً لمساندة التمويل الأصغر الإسلامي. ولكن، من ناحية أخرى، لا يعد الاعتماد المكثف على العمل الخيري بالضرورة أفضل نموذج لإنشاء قطاع كبير ومستدام، ويجب البحث عن روافد تمويل أكثر موثوقية، وأكثر تحفيزاً من الناحية التجارية.

^{٢٢} تستخدم البطاقات الذكية التي تعمل عن بعد تقنية اتصالات ذات نطاق قصير للغاية تسمح بقرائها بواسطة قارئ بطاقات عن بعد. ويكفي لكي يتم قراءتها الإمساك بها بالقرب من قارئ البطاقات أو النقر عليه بها؛ وليس من الضرورة إمرار البطاقة فيه. ويمكن إدماج تلك التقنية في الهاتف المحمول، بحيث يمكن عند الإمساك بالهاتف إلى جانب بوابة ذات حواجز دوارة، على سبيل المثال، خصم المبلغ المطلوب من "المحفظة" الموجودة بالهاتف.

ثبت المراجع

- Grais, Waifk, and Matteo Pellegrini. 2006. Corporate Governance in Institutions Offering Islamic Financial Services. World Bank Policy Research Working Paper 4052. Washington, D.C.: The World Bank, November, Annex III.
- Honohon, Patrick. 2007. "Cross-Country Variations in Household Access to Financial Services." Presented at the World Bank Conference on Access to Finance, Washington, D.C., 15 March.
- IFC and FINCA. 2006. Business Plan for a Microfinance Institution in Jordan. Commissioned by IFC and FINCA, 26 September, Table C.16.
- IFC. 2007a. Assessment of MSE Financial Needs in Yemen Final Report. Washington, D.C.: IFC/The World Bank, December.
- IFC. 2007b. Syria Microfinance Market Assessment, Draft Report. Washington, D.C.: IFC/The World Bank, November.
- Islamic Banking & Finance. 2008. "Rocked to the Foundations." *Islamic Banking & Finance* (Spring):16.
- Kapur, Suchita. 2008. "Islamic Banks Post 26.7% Growth Rate." *Emirates Business* 24/7, 24 March.
- Khan, Ajaz Ahmed. 2008. "Islamic Microfinance Theory, Policy, and Practice." *Islamic Relief*, February.
- KPMG. 2006. Making the Transition from Niche to Mainstream. Financial Advisory Services.
- Maysami, Ramin Cooper, and W. Jean Kwon. "An Analysis of Islamic Takaful Insurance—A Cooperative Insurance Mechanism."
- AME Info. 2008. "Sukuk Issuances Continue to Rise Despite Slowdown." *AME Info*, February. <http://www.ameinfo.com/147369.html>. Accessed 4 April 2008.
- Bank of Indonesia. 2007a. Indonesian Banking Statistics, Volume 5, no. 12 (November).
- Bank of Indonesia. 2007b. Statistik Perbankan Syariah (Islamic Banking Statistics). Bank Indonesia (Direktorat Perbankan Syariah), December.
- Clifford Chance Limited Liability Partnership. 2006. Introduction to Sukuk: Client Briefing. London, United Kingdom: Clifford Chance Limited Liability Partnership, September.
- Decree No. 72. 1992. Concerning Bank Applying Share Base Principles.
- Emirates News Agency. 20 January 2008. <http://www.ameinfo.com/144233.html>.
- Expertlaw.com. 2008. http://www.expertlaw.com/library/family_law/islamic_custody.html. Accessed 22 March.
- Forte, G., and F. Miglietta. "Islamic mutual funds as faith-based funds in a socially responsible context." University of Milan. http://www.failaka.com/downloads/Forte&Miglietta_SocialResp.pdf. Accessed 7 April 2008.
- Frankfurt School of Finance and Management (Bankakademie International). 2006. Access to Finance Study in Algeria, Final Report. Frankfurt: Frankfurt School of Finance and Management, July.

State Bank of Pakistan Islamic Banking Department. 2007. Guidelines for Islamic Microfinance Business for Financial Institutions. (Annexure to Circular No. 05 of 2007.) State Bank of Pakistan Islamic Banking Department. <http://www.sbp.org.pk/ibd/2007/Annex-c5.pdf>

The Banker. 2007. Top 500 Financial Islamic Institutions Listing. 5 November.

Zawya. 2008. "Takaful Has Miles to Go." <http://www.zawya.com/Story.cfm/sidZAWYA20080331033424>. Accessed 4 April 2008.

Microfinance Information eXchange. 2007a. "How Many MFIs and Borrowers Exist?" Washington, D.C.: Microfinance Information eXchange, September.

Microfinance Information eXchange. 2007b. MicroBanking Bulletin, Issue 15 (Autumn):58.

PlaNNet Finance. 2007. Microfinance Market Survey in the West Bank and Gaza Strip. Washington, D.C.: PlaNNet Finance, May.

Seibel, Hans Deiter. 2007. "Islamic Microfinance in Indonesia: The Challenge of Institutional Diversity, Regulation and Supervision." Presented at Harvard Law School Symposium Financing the Poor: Toward an Islamic Micro-Finance, 14 April.

رباء، لا تتردد في تبادل
مذكرة المناقشة المركزة تلك
مع زملائك ولا تتردد في
طلب نسخ إضافية من هذه
الدراسة أو غيرها في هذه
السلسلة. ترحب المجموعة
الاستشارية لمساعدة الفقراء
بملاحظاتكم على هذه
الدراسة.

جميع إصدارات المجموعة
الاستشارية لمساعدة الفقراء
متاحة بموقع المجموعة على
شبكة الإنترنت وهو:
www.cgap.org

CGAP

1818 H Street,
NW MSN P3-300
Washington, DC
20433 USA

هاتف: ٢٠٢-٤٧٣-٩٥٩٤

فاكس: ٢٠٢-٥٢٢-٣٧٤٤

البريد الإلكتروني:

cgap@worldbank.org

© حقوق الطبع محفوظة

للمجموعة الاستشارية

لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٨

وستيف راسموسين، وديباك خانسا، ومؤمنة إعجاز الدين، وكيات ماضي، وإغناسيو ماس، وجانيت توماس، وشبكة سنايل للتمويل الأصغر، و البنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، وجميع المؤسسات المشاركة في استقصاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

مؤلفو مذكرة المناقشة المركزة الحالية هم نمره كريم، ومايكل ترزي، أخصائي السياسات الأول في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وزافية رايي، الأخصائي الأول في التمويل الأصغر في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. ويتقدم المؤلفون بالشكر إلى الأشخاص التاليين لما قدموه من مساعدة في إعداد تلك المذكرة: ماتيئاس رينج، ومحمد خالد، وسامر بدوي، ووفيق جريس، ومايناز سيهوميغ، وهانز ديتر شيل، وسيد هاشمي.

كثيراً ما يحال إلى مواد المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في أعمال أخرى. وفيما يلي صيغة مقترحة للاستشهاد بالبحث الحالي:

Karim, Nimrah, Michael Tarazi, and Xavier Reille. 2008. "Islamic Microfinance: An Emerging Market Niche." Focus Note 49. Washington, D.C.: CGAP. August.

